مـــتون: دورية أكاديمية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
جامعة سعيدة – الدكتور مولاي الطاهر
المجلد: 19، العدد: 03 ، تاريخ النشر، 30 سبتمبر 2026
ISSN : 1112-8518 **EISSN** : 2600-6200

اللامرئية الإحصائية لعمل المرأة في موريتانيا: مقاربة جغرافية لرهانات العدالة الرقمية

Statistical Invisibility of Women's Work in Mauritania: A Geographical Perspective on the Challenges of Digital Justice

د/ محمد الأمين عابدين ♦
جامعة نواكشوط، مجموعة البحث حول المجال الموريتاني والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، موريتانيا
med.lemine.abidine1989@gmail.com
ORCID iD Link: https://orcid.org/0009-0001-6764-8712

تاريخ الاستقبال: 13/ 07/ 2026 تاريخ القبول: 22/ 09/ 2026 تاريخ النشر: 30/ 09/ 2026

الملخص:

عالجت هذه الدراسة إشكالية **"اللامرئية الإحصائية "**لمساهمات المرأة الموريتانية، حيث تظل أنشطتها في القطاع غير المهيكل والزراعة التقليدية خارج نطاق القياس الرسمي ونماذج التخطيط. وتفترض الدراسة أن هذا القصور يمتلك أبعاداً **جغرافية ومجالية** عميقة تعمق تهميش المرأة إحصائياً نتيجة التفاوت بين الريف والحضر والفجوة الرقمي.

وتبنّت الدراسة مقاربة جغرافية رقمية توظف **نظم المعلومات الجغرافية (GIS)** ومفهوم **العدالة الرقمية** ضمن الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (2025-2029). تهدف هذه الرؤية إلى إعادة هندسة منظومات البيانات وتمكين المرأة في علوم البيانات لرصد الأنشطة "اللامرئية"، بما يضمن إنصافها وإدماجها الفعلي في صناعة القرار التنموي.

♦ **المؤلف المرسل**

اللامرئية الإحصائية لعمل المرأة في موريتانيا:
مقاربة جغرافية لرهانات العدالة الرقمية

الكلمات المفتاحية: اللامرئية الإحصائية؛ المقاربة الجغرافية؛ الإنصاف الرقمي؛ القطاع غير المهيكل؛ التحول الرقمي.

Abstract:

This study examines the problem of the **statistical invisibility** of Mauritanian women's economic contributions, as a substantial share of their activities—particularly within the informal economy and traditional agriculture—remains excluded from official statistical measurement and development planning frameworks. It argues that this statistical deficiency has profound geographical and spatial dimensions, reinforcing women's marginalization through persistent rural–urban disparities and the digital divide.

Adopting a digital geographical approach, the study integrates **Geographic Information Systems (GIS)** with the concept of **digital justice**, drawing on the objectives of Mauritania's **National Artificial Intelligence Strategy (2025–2029)**. This framework seeks to redesign data systems and strengthen women's participation in data science in order to capture previously "invisible" economic activities, thereby promoting statistical inclusion, spatial equity, and evidence-based development planning and decision-making.

Keywords: Statistical invisibility; Geographical approach; Digital inclusion; informal sector; Digital transformation .

مقدمة:

يعتبر توفير البيانات الإحصائية الدقيقة والمفصلة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية العادلة وإبراز الفاعلين الاجتماعيين داخل منظومة التخطيط، إلا أن محدودية هذه البيانات في موريتانيا أدت إلى ظهور **"اللامرئية الإحصائية "** التي تحجب المساهمات الحقيقية للمرأة في الاقتصاد الوطني، خصوصا في القطاع غير المهيكل والأعمال المنزلية والريفية. وتكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة من كونها تكشف الفجوة بين الحضور الفعلي للمرأة وتمثيلها الرسمي، حيث تبرز **الإشكالية المحورية** في مدى عكس المنظومة الإحصائية الحالية لواقع مساهمة المرأة في سوق العمل، وفي قدرة المقاربة الجغرافية والتحول الرقمي على تجاوز مظاهر هذه اللامرئية لتعزيز العدالة المجالية في إنتاج البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

ولمعالجة هذه الإشكالية، اعتمدت الدراسة على **مقاربة جغرافية رقمية متكاملة** تزاوج بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي، مع توظيف نظم المعلومات الجغرافية (**GIS**) لربط الظواهر الاجتماعية بنطاقها المكاني والكشف عن تفاوتات التمثيل الإحصائي. وتتوزع المحاور الرئيسية للبحث على تحليل مظاهر اللامرئية الإحصائية وتفاوتاتها المجالية بين الوسطين الحضري والريفي، وبحث دور الأدوات الرقمية والاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي كرافعة لإعادة هندسة منظومات إنتاج البيانات، مستندة في ذلك إلى أدوات بحثية تشمل جمع المعطيات الإدارية، والدراسة الميدانية القائمة على المقابلات والملاحظة العلمية، إضافة إلى المراجعة البيبليوجرافية المتخصصة لتأصيل المفاهيم المؤطرة للدراسة.

1- اللامرئية الإحصائية لعمل المرأة في موريتانيا: المظاهر والتفاوتات المجالية

1-1- اللامرئية لعمل المرأة في الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة: بين قصور التصنيف وصعوبة الرصد

لقد ظهر نهج النوع الاجتماعي والتنمية في ثمانينيات القرن المنصرم كنهج بديل، يهدف إلى تلبية احتياجات الجنسين وإلقاء الضوء على أسباب عدم المساواة بينهما من خلال التأكيد على أن التنمية لا تتحقق من دون تمكين المرأة. ويتقاطع هذا النهج مع نهج آخر عُرف باسم "الاقتصاد النسوي"، الذي يرى أصحابه أن سياسات الاقتصاد الكلي الحالية لا تأخذ في الحسبان أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تؤديها المرأة، ومنها إنتاج مقومات البقاء، والعناية بالأسرة، والأعمال التطوعية في المجتمع؛ حيث يصنّف علماء الاقتصاد التقليديين عمل المرأة غير المدفوع في خانة "الأدوار الاجتماعية" وليس ضمن الأنشطة الإنتاجية التي ينبغي إدراجها في الإحصاءات الاقتصادية الوطنية (Elson, 2002, p3).

1-2- ضرورة تصنيف جميع أنواع عمل المرأة الموريتانية: مدخل للحد من اللامرئية الإحصائية

لقد ركّزت سياسات العمل المعنية بالمرأة على تناول وضع المرأة المواطنة العاملة في القطاع النظامي، غير أن هذه السياسات يجب أن تشمل عمل المرأة في القطاع غير المهيكل الآخذ في الاتساع وأن تسعى إلى تنظيم جميع أشكال عمل المرأة في هذا القطاع. وتتميز تجارب المرأة الموريتانية في القطاع غير المهيكل بالتنوع، كما تمثل العاملات في الخدمة المنزلية شريحة كبيرة في الاقتصاد غير النظامي، ورغم ذلك تُحرم هؤلاء العاملات من الفرص والاستحقاقات التي تمنح للعاملين من شريحة الرجال. كما تعمل النساء في أنشطة اقتصادية غير مهيكلة، خصوصا في المجال الريفي، دون أن تجد حضورا في الإحصاءات الرسمية؛ حيث نجد أن المسح الوطني الفصلي حول الشغل (2026) يركز على تناول خصائص اليد العاملة، والأشخاص المشتغلين (المهنة، فرع النشاط، عدم استقرار الشغل، العمل بأجر) (الوطنية، 2026، ص2) ؛ وهو ما يكشف عن قصور كبير في أدوات القياس والرصد لمساهمة المرأة الاقتصادية، وهذا ما يستلزم توفير مؤشرات ملائمة، موّثقة ومحدّثة بانتظام، من شأنها أن تساعد في إعداد ومتابعة وتقييم الاستراتيجيات والبرامج المعتمدة من قبل الدولة لتشمل مختلف أشكال عمل المرأة، باعتباره مكوّنا أساسيا من مكونات الاقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق، فإنه من الصعب جدا أن يتم تقدير الدور الذي تلعبه المرأة في الاقتصاد الوطني، نظرا لأن المعلومات المتوفرة محدودة ومبعثرة، ورغم ذلك تشير بعض الدراسات إلى أن مشاركة المرأة في الثروة الوطنية شهدت تقدما طفيفا، حيث انتقلت من 23,5% سنة 1988 إلى 29,1% سنة 2013 (يحي، 2014، ص8). كما تعكس مشاركة المرأة في الثروة الوطنية حضورها في المحيط الاقتصادي، وخصوصا في القطاع غير المهيكل (التجارة، التحويل الغذائي، الصناعة التقليدية) (الجدول: 1).

الجدول (1): أهم مجالات مساهمة المرأة الموريتانية في الاقتصاد غير المهيكل

الوسط/المنطقة/الأحياء الحضرية	طبيعة النشاط
الوسط الحضري	بيع المواد الغذائية بالتجزئة، بيع الملابس والأقمشة، التجارة المنزلية.
الوسط الريفي وشبه الحضري	صناعة الخيام التقليدية، النسيج، التطريز، صناعة الأدوات المنزلية التقليدية، صناعة الحلي، الأعمال الجلدية (الحناء)
الريف والمدينة	إعداد وبيع الكسكس، العجائن، المخبوزات، الألبان ومشتقاتها، التمور المحضرة، الوجبات الجاهزة.
المناطق الريفية والواحات	زراعة الخضروات، زراعة الحبوب في بعض المناطق، جمع المحاصيل، تسويق المنتجات الزراعية.
المناطق الريفية	تربية المجترات الصغيرة (الأغنام والماعز)، تربية الدواجن، إنتاج الحليب ومشتقاته، تسويق المنتجات الحيوانية
المدن الكبرى خاصة	العمل المنزلي المأجور، الطبخ للمناسبات، غسل الملابس، رعاية الأطفال، خدمات التنظيف.
المدن الساحلية	تجهيز الأسماك، تجفيفها، تسويقها، بيع المنتجات البحرية.
الأحياء الحضرية والأسواق	بيع الشاي، إعداد الطعام في الأماكن العامة، خدمات الضيافة، الأكشاك الصغيرة
المدن بالدرجة الأولى	البيع عبر شبكات التواصل الاجتماعي، التسويق الإلكتروني، الترويج للمنتجات المنزلية والحرفية عبر القنوات التلفزيونية، الوساطة التجارية

	الرقمية، الإعلان عبر وسائط التواصل الاجتماعي، المشاركة في البرامج الإعلامية للتعريف بالمنتجات.
الريف خصوصا	المساهمة في الإنتاج الزراعي والرعوي، تجهيز المنتجات المنزلية، المساعدة في التجارة الأسرية دون أجر مباشر

المصدر: تجميع وإنجاز الباحث بناء على العمل الميداني، 2026.

1-3- التمثيل الإحصائي لعمل المرأة في موريتانيا: قراءة في التفاوتات المجالية بين الوسط الحضري والريفي

1-3-1- التمثيل الإحصائي لعمل المرأة: حضور ضعيف للمرأة في سوق العمل

لقد كشفت البيانات الواردة في المسح الوطني حول الشغل للفصل الأول من سنة 2026 عن فوارق جوهرية وحضور نسبي للمرأة في سوق العمل الموريتاني وفقاً للمؤشرات التالية:

- **معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي**: حيث بلغت نسبة النساء اللواتي يشاركن مباشرة في النشاط الاقتصادي 30.33%، وهو مستوى يقل بنحو النصف عن مستوى الرجال الذي بلغ 60.01%.
- **معدل البطالة:** حيث سجلت النساء معدل بطالة مرتفع نسبياً بلغ 18.97% خلال الفصل الأول من سنة 2026.
- **الحاجة غير الملباة (قصور استخدام القوى العاملة):** حيث يرتفع هذا المؤشر بشكل خاص لدى النساء حيث بلغت نسبة الطلب غير الملبي في سوق العمل لديهن 44.56%.
- **خارج اليد العاملة:** فقد أشار المسح الوطني حول الشغل إلى أن نسبة السكان غير النشطين (خارج سوق العمل) تظل هي الأعلى بين فئة النساء (الموريتانية، 2026، ص5).

1-3-2- التفاوتات المجالية (بين الوسطين الحضري والريفي)

لقد أظهرت نتائج المسح الوطني الفصلي حول الشغل تباينات واضحة في الخصائص الديموغرافية والوظيفية بين المجالين الحضري والريفي:

- **توزيع السكان في سن العمل:** حيث يهيمن الوسط الحضري على هذه الفئة بنسبة 58.93%، مقابل 41.07% في الوسط الريفي، مما يعكس استمرار نزوح اليد العاملة من المجال الريفي إلى المجال الحضري.

- **معدل الشغل (التشغيل):** فقد سجل المجال الريفي معدلاً أعلى من المجال الحضري؛ حيث بلغت المشاركة الفعلية في إنتاج السلع والخدمات في المجال الريفي 44.99%، بينما بلغت في المجال الحضري 42.77%.

- **القطاعات الاقتصادية: تفاوت وظيفي**

- **المجال الحضري:** يسيطر عليه القطاع الثالث (التجارة والخدمات) بنسبة 67.22%، يليه القطاع الثانوي (الصناعة) بنسبة 24.78%، بينما ينخفض القطاع الأولي (الزراعة والصيد) إلى 7.99%.

- **المجال الريفي:** يسيطر عليه القطاع الأولي بنسبة 52.49%، يليه القطاع الثالث بنسبة 36.94%، بينما يساهم القطاع الثانوي بنسبة ضئيلة تبلغ 10.57%.

- **السكان غير النشطين:** تظل نسبة السكان خارج اليد العاملة (غير النشطين) أعلى في المجال الريفي مقارنة بالمجال الحضري.

2- العدالة الرقمية كمدخل لإعادة تمثيل عمل المرأة وتحقيق الإنصاف المجالي

2-1- التحول الرقمي كأداة لتطوير إنتاج البيانات المتعلقة بالمرأة

تؤكد **الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في موريتانيا (2025-2029)** على أن التحول الرقمي يعد رافعة أساسية لإعادة بناء منظومة إنتاج البيانات وتطوير قدرتها على تمثيل مختلف الفئات الاجتماعية، وفي مقدمتها المرأة؛ حيث أولت الاستراتيجية أهمية خاصة لتطوير القدرات في مجالات علم

البيانات وإدارة مجموعات البيانات، باعتبارها مدخلاً لتحسين جودة المعلومات ودعم اتخاذ القرار القائم على الأدلة. وفي هذا السياق، فإن تعزيز مشاركة النساء والفتيات في برامج التكوين والتبادل المعرفي المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات، خاصة مع توسيع نطاق الاستفادة ليشمل المجال الريفي، يفتح المجال أمام حضور نسائي أكثر فاعلية في مختلف مراحل إنتاج البيانات، من الجمع والمعالجة إلى التحليل والتوظيف. كما تربط هذه الاستراتيجية بين تطوير القدرات في مجال علوم البيانات وتعزيز حوكمة المعلومات وضمان شمول مختلف الفئات الاجتماعية، بما فيها النساء والفتيات في المجال الحضري والريفي. ومن شأن هذا التوجه أن يسهم في إنتاج بيانات أكثر دقة وشمولاً حول مشاركة المرأة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا تلك الأنشطة غير المهيكلة التي ما زالت خارج نطاق الرصد الإحصائي الرسمي (الوطنية، 2025، ص25).

إجمالا، فإن هذه الاستراتيجية تضع المرأة في قلب عملية التنمية الرقمية من خلال ضمان شمولها في برامج التدريب والتبادل المعرفي المتخصص في علوم البيانات والذكاء الاصطناعي، مما يجعلها مساهماً رئيسياً في إنتاج البيانات وإدارتها ضمن مسار التحول الرقمي.

2-2- دور قواعد البيانات الرقمية والمنصات المعلوماتية في تحسين رصد أنشطة المرأة

لقد جعلت **الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في موريتانيا من** تطوير القدرات الرقمية وإنتاج البيانات أحد المداخل الأساسية للتحول الاقتصادي والاجتماعي، رغم أنها لم تخصص محوراً مستقلاً لمسألة رصد عمل المرأة، إلا أن توجهاتها المتعلقة بتطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي، وبناء منظومات للبيانات، توفر إطاراً مؤسسياً وتقنياً يسمح بالانتقال من أنماط الرصد التقليدية المحدودة إلى أنظمة معلوماتية أكثر قدرة على التقاط مختلف أشكال عمل المرأة في القطاع غير المهيكل. وفي هذا السياق،

سيسهم تطوير قواعد بيانات وطنية مترابطة، وتوسيع استخدام المنصات الرقمية في جمع ومعالجة المعلومات، في تجاوز أحد أبرز تحديات الإحصاءات الرسمية المتمثل في صعوبة رصد الأنشطة النسائية غير المهيكلة، والعمل المنزلي المنتج، والمبادرات الاقتصادية الصغيرة التي ما تزال خارج التصنيفات الاقتصادية التقليدية. كما أن اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة يتيح إمكانية بناء مؤشرات أكثر دقة حول مساهمة المرأة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بما يعزز حضورها في السياسات العمومية وبرامج التنمية. كما يرتبط ذلك أيضاً بالبعد المجالي للتحول الرقمي الذي تؤكد عليه الاستراتيجية من خلال توسيع شبكات الاتصال وربط البلديات بالبنية الرقمية عالية السرعة. حيث أن تحسين النفاذ إلى المنصات المعلوماتية في المناطق الريفية يمكن أن يساعد في تقليص الفجوة بين الواقع الفعلي لمشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية وبين ظهورها في قواعد البيانات الرسمية، عبر تمكين الفاعلين المحليين من جمع معلومات أكثر انتظاماً حول أنشطتها الزراعية والحرفية والتجارية والخدماتية. عموما، فإن الاستثمار في البنية الرقمية وقواعد البيانات لا يمثل فقط خياراً تقنياً، بل يشكل مدخلاً لتحقيق إنصاف رقمي يسمح بإعادة تمثيل المرأة اقتصادياً وإحصائياً، وتحويل أنشطتها غير المرئية إلى معطيات قابلة للقياس والتحليل والإدماج ضمن مسارات التخطيط التنموي الوطني.

2-3- إمكانات مهدورة لنظم المعلومات الجغرافية في تجاوز اللامرئية الإحصائية لعمل المرأة والكشف عن التفاوتات المجالية

يعد نظم المعلومات الجغرافية (SIG) من أهم أدوات الذكاء الاصطناعي الجغرافي المستخدمة في دراسة التفاوتات المجالية، نظرا لما توفره من قدرة على دمج وتحليل وتمثيل المعطيات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في بعدها المكاني؛ حيث أن نظم المعلومات الجغرافية لا يقتصر على إنتاج خرائط وصفية، بل يسمح بالكشف عن أنماط التوزيع المجالي، وتحديد مناطق التركز أو التهميش، وإبراز الفجوات بين المجال الحضري والريفي (McDonnell, 1998, P 35). وفي

هذا السياق، فإن أهمية نظم المعلومات الجغرافية تبرز في دراسة اللامرئية الإحصائية لعمل المرأة باعتباره يمكّن من ربط البيانات الكمية بالموقع الجغرافي، مما يساعد على تحديد المناطق التي يظل فيها نشاط المرأة ضعيف الظهور داخل الإحصاءات الرسمية، سواء بسبب هيمنة الأنشطة غير المهيكلة أو محدودية آليات الرصد وجمع البيانات. كما يتيح نظم المعلومات الجغرافية إجراء المقارنات المجالية بين الوسط الحضري والريفي، من خلال مؤشرات متعددة مثل معدلات المشاركة الاقتصادية، ونسب التمثيل الإحصائي، ومستويات الولوج إلى الخدمات الرقمية (Rhind, 2015,p60). كما أن الخرائط الرقمية تسمح أيضا بإنتاج تمثيلات بصرية تساعد صناع القرار والباحثين على فهم العلاقات بين الظواهر الاجتماعية والمجال، وتوجيه السياسات العمومية نحو المجالات الأكثر هشاشة؛ فبدلاً من التعامل مع الأرقام باعتبارها معطيات مجردة، تحوّلها نظم المعلومات الجغرافية إلى مؤشرات مكانية تكشف الفوارق وتدعم التخطيط القائم على العدالة المجالية (Goodchild, 2007, p221). عموما، فإن نظم المعلومات الجغرافية يعد إحدى المداخل الأساسية لتعزيز العدالة الرقمية، لأنه يسهم في تحسين إنتاج البيانات المتعلقة بالفئات الأقل ظهوراً، وفي مقدمتها النساء العاملات في الأنشطة غير المهيكلة، وذلك من خلال بناء قواعد بيانات مكانية أكثر شمولاً ودقة.

2-4- رهانات بناء عدالة رقمية تضمن حضور المرأة في المعرفة الإحصائية وصنع القرار التنموي

تحدد الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في موريتانيا عدة رهانات أساسية لبناء عدالة رقمية من أجل إدماج كافة فئات المجتمع، مع تركيز خاص على تعزيز دور المرأة في المجالات التقنية والقرار التنموي، وذلك وفق المحاور التالية:

- **الشمول الرقمي كقاعدة للعدالة:** حيث تلتزم الاستراتيجية برؤية طموحة تضع الشمول الرقمي في قلب التنمية المستدامة، بغية ضمان توفير فرص متساوية في الثورة التكنولوجية تعود بالمردودية على كافة فئات المجتمع وفي مقدمتها المرأة التي تعمل في القطاع غير المهيكل؛
- **تمكين المرأة في المعرفة الإحصائية (علم البيانات):** حيث يظهر رهان الحضور النسائي في "المعرفة الإحصائية" من خلال الركيزة الأولى للاستراتيجية التي تهدف إلى تطوير المهارات البشرية في مجال الذكاء الاصطناعي وعلم البيانات، حيث نصّت الاستراتيجية في مجال التعاون الدولي على تشجيع تبادل المعرفة والخبرات مع لتركيز على أن يشمل ذلك الفتيات والنساء، وهو ما يضمن تأهيلهن لإنتاج وتحليل البيانات الضخمة؛
- **المشاركة في صنع القرار التنموي:** تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحويل موريتانيا إلى شريك في الابتكار عبر اتخاذ القرارات التنموية بناءً على بيانات دقيقة وتحليلات معمقة يوفرها الذكاء الاصطناعي. كما تنص على أن حضور المرأة في برامج بناء القدرات لإدارة البيانات والتدريب المهني يضمن مساهمتها الفعالة في صياغة هذه القرارات داخل الأنشطة غير المهيكلة التي تمارسها.

- **العدالة الأخلاقية وحقوق الإنسان:** تراهن الاستراتيجية على استخدام التكنولوجيا بطريقة آمنة ومبنية على حقوق المرأة من شأنه أن يضمن حمايتها من التحيزات الخوارزمية وتوفير بيئة رقمية منصِفة. كما تشجع الاستراتيجية الخبراء الوطنيين (مع التركيز على شمولية الجنسين) على المشاركة في صياغة المعايير الدولية لحوكمة البيانات، لضمان حضور صوت المرأة في وضع السياسات الرقمية.

- **تطوير إنتاج البيانات القطاعية:** تسعى المشاريع الموجهة لقطاعات الصحة والتعليم والزراعة إلى استخدام منصات معلوماتية تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحسين جودة الخدمات، وهو ما يوفر أدوات دقيقة لرصد وتطوير أنشطة المرأة في هذه القطاعات الحيوية بناءً على واقع إحصائي ملموس.

إجمالا، فإن رهان العدالة الرقمية للمرأة في الاستراتيجية الموريتانية لا يقتصر على الاستهلاك التقني، بل يمتد ليشمل تأهيلها كمنتجة للبيانات (عبر التعليم المتخصص) ومشاركة في حوكمتها (عبر صنع القرار)، مع ضمان إطار أخلاقي يحمي حقوقها الرقمية.

الخاتمة:

تمثل اللامرئية الإحصائية لعمل المرأة في موريتانيا عائقاً بنيوياً يحجب المساهمات الحقيقية لفئة واسعة من المجتمع في الدورة الاقتصادية والاجتماعية. إن استبعاد الأنشطة غير المصنّفة وغير المأجورة، مثل الأعمال المنزلية والإنتاج الأسري والزراعة التقليدية، من دوائر الرصد الإحصائي يؤدي إلى تقزيم دور المرأة في الثروة الوطنية ويضعف حضورها في السياسات التنموية.

وتتغذى اللامرئية الإحصائية من تفاوتات مجالية عميقة وفجوة رقمية واضحة بين الوسطين الحضري والريفي، حيث تختلف فرص رصد الأنشطة النسائية باختلاف الولوج إلى أدوات الإنتاج الرقمي والمعرفة المعلوماتية. وفي هذا السياق، تبرز **المقاربة الجغرافية** كأداة تحليلية محورية تسمح بربط البيانات بالمجال، والكشف عن أنماط التوزيع والتركيز المكاني للأنشطة النسائية التي ما تزال خارج نطاق القياس الرسمي.

كما تمثل معالجة ظاهرة اللامرئية الإحصائية لعمل المرأة في القطاع غير المهيكل مدخلا أساسيا لتحقيق عدالة رقمية ومجالية أكثر إنصافا، تستدعي تطوير آليات جديدة لإنتاج البيانات وتوثيق مختلف أشكل عمل المرأة، بما يضمن إدماج الأنشطة غير المرئية ضمن منظومة الرصد الإحصائي الرسمي. وفي هذا السياق، نقترح التوصيات العلمية التالية الرامية إلى تعزيز استخدام الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي الجغرافي في تجاوز هذا القصور ودعم بناء قواعد معلومات أكثر شمولا ودقة:

- ضرورة تصنيف وإدماج جميع أشكال عمل المرأة، بما في ذلك العمل المنزلي المنتج والأنشطة المرتبطة بالاقتصاد الأسري، ضمن الحسابات الوطنية عبر مسوح استخدام الوقت.
- استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي الجغرافي لإنتاج خرائط مجالية دقيقة تكشف عن الفوارق المجالية في عمل المرأة، وتوجه السياسات التنموية نحو المناطق الأكثر تهميشاً في الريف والحضر.
- إنشاء قواعد بيانات رقمية تسمح برصد الأنشطة غير المهيكلة والمبادرات الصغيرة في المجال الريفي، مما يحول هذه الأنشطة من واقع "غير مرئي" إلى معطيات قابلة للقياس والتحليل.
- تعزيز العدالة الرقمية من أجل ضمان الشمول الرقمي لجميع النساء وتوفير بيئة تكنولوجية أخلاقية خالية من التحيزات الخوارزمية، تضمن حضور صوت المرأة في صنع القرار التنموي.
- ضرورة التكامل بين الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي والباحثين الجغرافيين لتطوير مؤشرات مجالية تعكس واقع مساهمة المرأة في القطاعات الحيوية كالزراعة والصيد والصناعة التقليدية.

قائمة المراجع:

- الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة الاقتصاد والمالية، الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي، التعداد العام للسكان والمساكن، 2023.
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي، المسح الوطني الفصلي حول الشغل: النتائج الرئيسية للفصل الأول من سنة 2026.
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة، الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (2025-2029).
- محمد محمود، سيدي يحي، 2014، ترقية المرأة في موريتانيا، وزارة الشؤون الاجتماعية.
- Beneria, Lourdes, 1992, Accounting For Women's Work: The progress of Two Decades. World Development.

- Beaufils, Constance, 2023, Les retrais féminins du marché du travail: un fait social invisibilisé par la catégorie statistique de l'inactivité profissionnelle, Qutelet Jurnal, Vol.10, n°1.
- George, Pierre &Verger, Fernand, 2004, Dictionnaire de la géographie, Paris, Presses Universitaires de France.
- Dolfuss, Olivier, 1991, L'espace géographique, Presses Universitaires de France, Collection "Que sais-je ?".
- Dijik, Jan van, 2020, The Digital Divide. Camridge: Polity Press, 2ad edition.
- Resta, Paul; Laferrière, Thérèse; McLaughlin, Robert&Kouraogo, Abdel, 2018, Issues and Trends in Instructional Technology: Digital Equity and Inclusion. Paris, UNESCO.
- Elson, D. 2002, Macroeconomics and Macroeconomic Policy from a Gender perspective. Parper presented at Globalisation of the World Economic: Challenges and responses, Berlin.
- Burrough, P. A. & McDonnell, R. A. (1998). *Principles of Geographical Information Systems*. Oxford University Press.
- Longley, P. A., Goodchild, M. F., Maguire, D. J. & Rhind, D. W. (2015). *Geographic Information Science and Systems*. 4th Edition, Wiley.
- Goodchild, M. F. (2007). "Citizens as Sensors: The World of Volunteered Geography". *GeoJournal*, Vol. 69.